دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المؤلف الرئيسي:	كمونة، حيدر عبدالرزاق
المجلد/العدد:	مج 18, ع 200
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	ابريل - محرم
الصفحات:	56 - 59
رقم MD:	340479
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المخططون العمرانيون، التخطيط العمراني، الجريمة والمجرمون، الانحرافات السلوكية، العادات والتقاليد، العلاقات الاجتماعية، الكثافة السكانية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/340479

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

إن الجهود التي يبذلها المخططون العمرانيون في تصميم شبكة الشوارع والمناطق السكنية وتنظيم استعمالات الأرض المختلفة في المدينة (سكنية/ تجارية/ صناعية/ ترفيهية/ ثقافية.. وغيرها) تشكل جزءاً ضئيلاً إزاء النواحي الاجتماعية والفلسفية والروحية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند القيام بأعداد التصاميم الأساسية للمدن، حيث أن تحقيق الأمن وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة يحتل حيزاً مهماً في أعمال وتحضيرات وممارسات تخطيط المدينة أو إعادة تخطيطها وبنائها التي تؤكد علي توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة، بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها التي يستطيع الإنسان من خلالها أن يتمتع ببيئة ذات مواصفات نوعية جيدة وبالصحة والعافية والسعادة وذلك لأن التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع هو المسئول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل بواسطة توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيهاً يخدم ويساعد على حفظ الأمن وبالتالي الوصول إلى تصاميم ونماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية وتوظيفها لأغراض الخدمات الأمنية وللحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الرئيسي المخلخل للأمن الاجتماعي ومعالجة الثغرات الأمنية الموجودة في التصاميم الأساسية للمدن أو للمناطق السكنية القائمة وبما يعمل على انخفاض معدلات الجريمة.

دور التخطيط العمراني في الحد من الجريمة

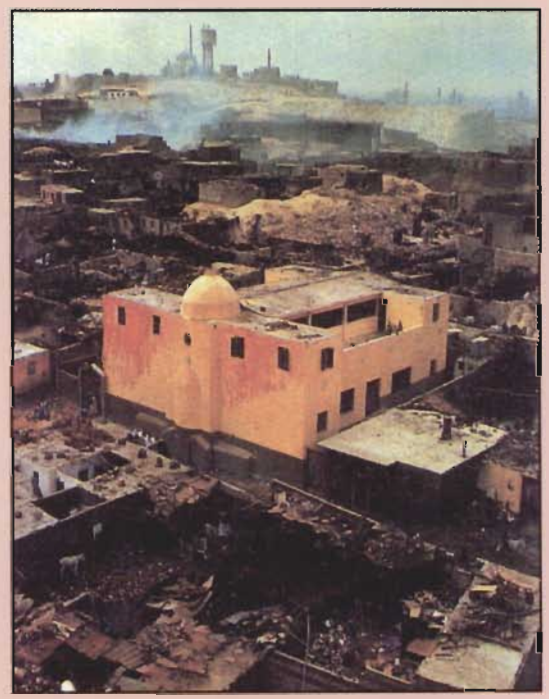

د. مهندس حيدر عبدالرزاق كمونة*

فالمدينة ينبغي أن تكون المكان المناسب لاجتماع الكائنات الإنسانية، فإذا كان كيان المدينة العام ومفهومها موجهين بحيث يعملان على تعزيز شتى أنماط المجتمع الإنساني والسمو به فتعد تلك المدينة آنذاك مؤدية لغرضها حيث ان هدف تخطيط أي مدينة هو خلق بيئة عمرانية واجتماعية متوازنة وحياة مطمئنة يتوفر فيها السكن الملائم للإنسان والعمل الذي ينسجم مع رغبات الإنسان واحتياجاته والبيئة البشرية التي توفر له شروط الاستمتاع والتسلية تبعده عن التوتر والاضطراب ورد الفعل، أما إذا فقدت المقومات الاجتماعية والفلسفية والروحية والمدنية لمفهوم المدينة أي حصول خطأ في تخطيط استخدامات الأرض وسوء توزيع النشاطات والوظائف الحضرية في المدينة سيؤدي حتماً إلى وقوع نتائج مؤذية للمجتمع الحضري قد تسبب في انهيار عناصر النظام الأمني فيه خاصة إذا توفرت شروط مساعدة على ذلك.

ومن ذلك نرى بأن خطة المدينة والقرارات التي تتعلق باستخدامات الأرض فيها لا بد أن يستوعب مفهوم أمن المدينة (إدخال العناصر الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية) لأن أمن المدينة يعني في الواقع استقرار الفرد والمجتمع وسعادته مما يجعل من سكان المدينة مواطنين

صالحين وهذا هو هدف مهم وأساسي من عملية تخطيط المدينة.

ولقد عرف المجتمع الإنساني الجريمة منذ بدء تكوينه وارتكب الإنسان أفظع جريمة حيث قتل قابيل أخاه منذ ذلك الوقت عرف المجتمع الإنساني الخير والشر، الفضيلة والرذيلة، السلوك السوي والسلوك المنحرف، وعمت الجرائم بصورها وأشكالها كافة في كل المجتمعات، وحلم أفلاطون وأرسطو ومن بعدهما الفارابي بمدن فاضلة ينتفي منها الإثم والشر، وكانت الجريمة ولا تزال محور اهتمام الفلاسفة والأطباء وعلماء الاجتماع والنفس والقانون والاقتصاد والتخطيط وبالتالي تنوعت واختلفت وجهات النظر بشأن تفسير السلوك الإجرامي.

والجريمة ظاهرة اجتماعية لم يخل منها أي مجتمع إنساني مهما كانت درجة نضوجه الفكري والسياسي والثقافي، وعليه يمكن تعريفها على أنها السلوك المنحرف الذي يعاقب عليه القانون والذي يعمل على تخريب الممتلكات الخاصة والعامة وإحلال الرعب والخوف والذعر في نفوس المواطنين بمساعدة بعض العوامل المهيئة لها.

وهناك أساليب تخطيطية وتصميمية للمناطق السكنية لها دور مهم ووثيق في موضوع الجريمة ولكن مع الأسف الشديد فإن معظم البحوث التي عالجت ظاهرة الجريمة والأمن اقتصرت على دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية المسببة لها، ولم تول لجوانب التخطيط العمراني الاهتمام الكافي، وذلك من خلال تصميم المناطق السكنية، فالتباين الاجتماعي وتعارض المصالح الاقتصادية ينعكسان بطريقة أو بأخرى من خلال التركيب العمراني للمدينة، فمعرفة تركيبة المدينة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية تساعد كثيراً في رسم السياسات الوقائية والعلاجية للأمراض والمشكلات الاجتماعية ودراسة التركيب الاجتماعي الاقتصادي والتنظيم المكاني وانعكاساته العمرانية للمناطق السكنية أمر لا غنى عنه لفهم المدينة والتعامل مع أبرز مشكلاتها الاجتماعية (الجريمة) بعلمية وموضوعية.

وأن أهم العوامل التخطيطية والتصميمية للمناطق السكنية المرتبطة بالجريمة هي :

وضوح المنطقة السكنية وسهولة الدخول:

إن الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة ومن تلك العوامل وضوح المنطقة وسهولة الدخول ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها وإلى من هم يسكون خارجها عندما تضم عدة خدمات ومرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها دون ضوابط ومن تلك المرافق : المرافق التعليمية (الكليات، الجامعات، المدارس) والمرافق الطبية (المستشفيات، المستوصفات، عيادات الأطباء)، والمرافق التجارية (الأسواق، المطاعم، المحلات التجارية للألبسة) والمرافق الرياضية (النوادي، الملاعب...) كذلك إن شهرة تلك المنطقة وتميزها على المستوى الإقليمي يساعد في جذب أعداد كبيرة من غير سكانها ومنهم المجرمون.

وأما سهولة الدخول إلى المنطقة السكنية فهي تشتمل على كل ما هو موجود من وسائل نقل وطرق متوفرة تسمح بالدخول إلى تلك المنطقة وأن موقع تلك المنطقة وما تمتلكه من خدمات ومرافق عامة وطرق كبيرة تساعد جميعها في تطوير إمكانية الدخول إليها وأيضاً تساعد في جذب المجرمين، حيث لا يجدون أية صعوبة في الوصول إليها، كذلك تنوع وسائل النقل كالحافلات وسيارات النقل العامة والخاصة والدراجات الهوائية والمشاة جميعها يسهل من حركة المجرم وتزيد من تكيفه مع تلك المنطقة السكنية.

والمنطقة السكنية التي تسمح بسهولة الدخول إليها توفر بذلك فرصة جيدة للمجرم حيث تجعل الكثير من الأهداف المهمة مكشوفة لهؤلاء مما يمنح المجرم فرصة في التعرف عليها وتحديد أهدافه لارتكاب جريمته.

الاختلاط في استعمالات الأرض:

إن تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس للقيام بعدة أنشطة وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية والتجارية والتسويقية، ويمكن أن يتغلغل مع هذه الأعداد عدد من المنحرفين وذوي النفوس الضعيفة الذين قد يندفعون إلى ارتكاب جرائمهم في تلك الأهداف المهمة التي يرتادها الناس والمكشوفة لهم، حيث تتوفر لديهم فرصة ممارسة أعمال السرقة والجرائم الأخرى، ومن ثم الانسحاب والاختفاء بسهولة لما يتوفر في مثل هذه المناطق ذات الاستعمالات المختلطة من الفعاليات من وسائل نقل وأماكن متعددة، مثل المقاهي والمكاتب والمحلات وغيرها وكلها تساعد على اختفاء السارق من خلالها، وهذا ما أكده العديد من الباحثين المخططين الحضريين في دول العالم المختلفة، بأن أعلى نسبة من ارتكاب الجرائم تحدث في المناطق التجارية والمواقع السكنية القريبة منها حيث ان سلسلة الأهداف التجارية الموجودة على طول الطريق تتعرض على معدلات عالية من الجرائم فضلاً عن تعرض الدور السكنية القريبة منها إلى السرقة والاقتحام بنسب أعلى من تعرض الدور السكنية البعيدة عنها، وان الشكل العمراني يمثل أحد عوامل إتاحة الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها، فالاختلاط في استعمالات الأرض وخاصة السكنية والتجارية يمكن أن يخدم المنحرفين وأصحاب النفوس الضعيفة في كشف المنطقة وتحديد أهدافهم بسهولة وأكثر دقة وخصوصاً في المناطق التي يمر بها أكثر من شارع رئيسي نافذ يعني هذا أن بقاء استعمالات الأرض منفصلة عن بعضها يقلل من فرص الجريمة وكذلك الحال عند تقليل عدد منافذ الدخول والخروج حيث تكون السيطرة الأمنية أسهل.

شبكة الشوارع في المدينة:

من المعروف أن الشوارع في المدينة لها إيجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية تنقل المركبات وهناك عدة سلبيات في الشارع والتي قد تعرض أرواح الناس للخطر، ففي بعض المناطق السكنية في المدن الأمريكية يمتنع الناس عن التجوال في الشوارع ليلاً خوفاً من التعرض إلى هجوم واعتداء المخربين، والبعض الآخر يكون في غاية الحذر عند التكلم مع الغرباء أو الاحتكاك بهم والبعض الآخر يبلغ به الخوف إلى الحد

الذي يدفعه إلى ترك منطقته السكنية والانتقال إلى منطقة أخرى أكثر أمناً.

إن نظم الشوارع تشكل عاملاً مهماً مرتبطاً بوقوع الجريمة فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة أو عامل ردع . فمثلاً الطرق غير النافذة تكون الغاية منها هي توفير دخول هادئ لسكانه وأن تخطيط وتصميم هذه الطرق بالشكل الذي يوفر عنصر المراقبة الذاتية يجعل من الصعب بالنسبة للمجرمين في تأدية نشاطاتهم الإجرامية.

وأما بخصوص الطرق الرئيسة السريعة فإنها تسمح وبشكل سهل للمجرم بالحركة الحرة ولذلك فإن المجرم يمكنه من اجتياز وانتقاء هدفه قبل ارتكاب الجريمة دون تخوف وارتباك ويزداد تعرض السكنية القريبة من تلك الطرق إلى الجرائم وذلك بسبب فقدان الشعور بروحية المنطقة السكنية.

ومن خلال ذلك نرى أن عملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على أمنها وراحة ساكنيها، وباستطاعة كل شخص ملم بعملية التخطيط والتصميم الحضري أن يعمل على السيطرة والمحافظة على أمن المناطق المراد تصميمها بدراسة نماذج الشوارع دراسة علمية دقيقة تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي وتعمل على القضاء على الجريمة من خلال وضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الإجرامية وتجعل من المناطق السكنية أكثر استقراراً وأمان.

- الإنارة

أن تخطيط عملية إستخدام الإنارة هو الآخر يعد من وسائل السيطرة على الجريمة والتي تدخل ضمن تخطيط الموقع، حيث أن وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمنتزهات وغيرها من المناطق المفتوحة سوف تعمل كرادع سايكولوجي للمجرم وتفشل جميع محاولاته وربما تمنعه من مجرد التفكير في سرقة الموقع أو اقتحامه، حيث لا يرغب الشخص المتطفل في اقتحام المنطقة التي تتمتع بإنارة جيدة ولا يرغب بأجراء أية محاولة خوفاً من أن يكون مراقباً. وقد قام جيمس تاين بدراسة حول إنارة الشوارع وتأثيرها ليلاً على معدلات حدوث الجريمة فيها، ومن خلال استمارة الاستبيان والمسح الميداني وتقارير الشرطة والأسئلة الموجهة إلى سكان الشوارع المظلمة والتي جددت إنارتها تبين أن شعور السكان بالخوف من الجريمة قد تناقص بشكل كبير. وأن محلاتهم السكنية المنيرة ليلاً أصبحت أكثر أماناً، حيث هجرها المجرمون وانتقلوا إلى مناطق سكنية أشد إظلاماً. وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى تبني هذه الدراسة واعتماد نتائجها في برنامج مكافحة الجريمة.

- البيئة السكنية

من المعروف أن البيئة السكنية هي مجموعة العوامل الطبيعية والمستحدثة التي يعيش فيها الإنسان، وتترك أثراً في صحته ومعاشه وإنتاجه. وتستهدف مشروعات تحسين البيئة وتطوير المجتمع في مجالات حماية الأفراد والجماعات من أضرار وأخطار البيئة الخاصة والعامة وتطويرها تطويراً يوفر السلامة والأمن والراحة والطمأنينة ويساعد على نمو شخصية الأفراد وتحسين صحتهم وزيادة امكانية الإنتاج وذلك بأستخدام العلوم المعروفة والوسائل الهندسية والتكنولوجية التي تهيء مقومات البيئة الصالحة وتحافظ على مستوياتها من التدهور.

أن البيئة العامة مكملة للبيئة السكنية هي تشمل المرافق العامة والملاعب والخدمات الضرورية بالأضافة إلى المنتزهات وتشجير الشوارع والطرقات وغيرها من الوسائل التي تزود المجتمع بمتطلبات الترفيه اللازمة. أن المسكن والبيئة السكنية المحيطة يكونان الأطار المادي الذي يشبع فيه الإنسان أكثر حاجاته، فمن خلال المسكن يكون التفاعل الاجتماعي ضمن أطار البيئة السكنية بما تتضمنه من مبان أو فضاءات ومرافق وخدمات وشوارع وساحات وحدائق واسواق وأماكن ترويحية ... الخ. وما يمكن أن توفره من علاقات اجتماعية ففي داخل البيئة السكنية ينشأ الأطفال وتتكون الصداقات وتثور الخلافات والصراعات وينمو الشعور بالانتماء ... وكذلك تنمو كافة الأعراض المرضية كالقلق والعزلة والانطواء إلى الانحراف والعدوان والإجرام.

لذلك كان توفير المسكن الصحي الملائم والمحيط السكني المدروس الذي يراعي العادات والمعايير والتقاليد الاجتماعية من الأمور المهمة والواجب توفرها في السياسات الاسكانية للدول. وأن أهداف التخطيط يجب أن تكون رفاهية الإنسان ... وليس الأهتمام فقط بتشييد المباني وتخطيط الأحياء والخدمات بل يجب أن يهدف التخطيط الحضري إلى إقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة صحياً، واجتماعياً واقتصادياً لفئات مختلفة من الأفراد والتي تمكنهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية لكي يؤدوا أدوارهم المختلفة بنجاح حيث يستطيعون النمو ليسهموا في بناء وتطور مجتمعاتهم. ومن ذلك نرى من الضروري على المخططين العمرانيين الاهتمام بالبحوث المتعلقة بخصائص ومواصفات البيئة السكنية التي تستطيع أكثر من غيرها أن تنمي قدرات الأفراد الذين يعيشون فيها، ويقوي تفاعلهم الاجتماعي واتصالهم بعضهم ببعض وانتماءهم الاجتماعي ويقلل من الشعور بالعزلة والفردية والضياع.

- الشكل العمراني

والشكل العمراني يمثل أحد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، تخطيط الموقع، الفضاء الخاص أو شبه الخاص، الفضاء العام وعوامل أخرى. وأن السارق يمكن أن يستفيد من تلك العناصر ويستخدمها كأماكن يختبئ بها للوصول إلى منطقة الهدف. وهنا لابد من توافر عنصر المراقبة العام من قبل السكان، وتلك المراقبة يمكن أن تكون من داخل المبنى أو خارجه أو من كلا النقطتين وأن تصميم الأبنية يعتبر عاملاً مهماً في توفير عنصر المراقبة العامة لتلك الأبنية، فعلى سبيل المثال أن عرض المسافة بين الأبنية تحدد زاوية المراقبة العامة، حيث أنه كلما كانت الزاوية كبيرة سمحت بمراقبة عامة وكبيرة أيضاً.

هناك بعض المباني يتم تصميمها موجهة إلى الداخل مفصولة عن العالم الخارجي

بينما تتبنى تصاميم مباني أخرى موجهة إلى الخارج ذات العلاقة المترابطة مع المحيط الخارجي.

وان النوع الأول من التصاميم يتعرض إلى معدلات جريمة أعلى من النوع الثاني. أن بعض التصاميم التي تضم الممرات الداخلية أو شبكة من الممرات المعقدة والمحيرة تشكل عاملاً خطراً في وقوع الجريمة، حيث أنها تشكل أماكن اختباء للمجرم. كذلك أن وجود المصاعد والأدوار السفلية والمخازن هي الأخرى تعتبر مواقع خطرة وعندما تكون معزولة عن حركة وتنقل الناس داخل المبنى وبذلك تكون بعيدة عن المراقبة العامة. وبذلك فأن ارتباط معدل الجريمة بالشكل العمراني يمكن أن يلخص كالأتي : أن معدل الجرائم يكون أعلى في المباني السكنية العالية الأرتفاع وأقل في المباني المعقدة وأقل بكثير في المباني المنخفضة الأرتفاع وفقاً للدراسة التي قام بها نيومان. ولغرض السيطرة على تصاميم المداخل والفضاءات للمناطق السكنية للحد من الجريمة، فإنه من الضروري الانتباه إلى ما يلي :

١ ـ ان وجود أرض شاغرة قرب المحلات السكنية والتجارية يعطي فرصة للمجرم للأختفاء والترصد.

٢ ـ ان تقليل عدد المداخل إلى الفضاءات يزيد من أمكانية السيطرة الأمنية عليها.

٣ ـ ان المناطق الخضراء الداخلية يسهل السيطرة عليها أمنياً.

٤ ـ ضرورة تحسين تصميم مماشي السابلة وزيادتها في المناطق السكنية والمدارس والحدائق العامة والفضاءات المفتوحة وغيرها.

٥ ـ ضرورة تكوين تدرج من نطاقات الفضاءات العامة إلى الفضاءات الخاصة.

ـ الكثافة السكانية والاسكانية :

أن الكثافة السكانية والاسكانية هي أحد العوامل التخطيطية المهمة المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة. وأغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بأن الكثافة والأزدحام مرتبطة ارتباطاً تاماً بوقوع الجريمة، حيث ينظرون إلى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة، مثل

اكتظاظ السكان في المناطق السكنية وفي داخل الوحدات السكنية، كما أن سكن أكثر من عائلة واحدة في وحدة سكنية واحدة، وازدياد كثافة الحي السكني وخاصة في الأحياء القديمة يترتب عليه آثار اجتماعية متعددة، فتتأثر ظاهرة الجريمة بدرجة كثافة السكان وتزداد في هذه الحالات نسبة المجرمين.

ويعتبر المخططون العمرانيون بأن الكثافة السكانية والاسكانية من الموضوعات الأساسية والمهمة، حيث لها أهمية كبيرة في تهيئة بيئة سكنية صالحة ومريحة لمعيشة الإنسان، كما أنها مهمة في القضاء على المشاكل التي تعانيها المدن الكبيرة وخاصة مشاكل السكن وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية. وبهذا يمكن القول بأن اسلوب تخطيط المناطق السكنية قد يخلق مجتمعاً محلياً يحقق لأعضائه حياة مشتركة متميزة ومنسجمة من الناحية الاجتماعية والثقافية، وعلى هذا الأساس، فإن التخطيط العمراني يتضمن ليس فقط تزويد المساكن بالخدمات الضرورية بل بكل شيء ضروري لحياة آمنة وصحية من قبل الشخص والعائلة، وذلك من خلال الإطار المادي للتفاعل الإنساني، وتتوقف طبيعة هذا التفاعل على اسلوب ذلك التخطيط بما يتضمن من مبان وفراغات وخدمات وشوارع وحدائق وساحات وأماكن للتسلية وأسواق وما يتيحه من علاقات اجتماعية وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة. ولم يتم ذلك إلا من خلال القيام بوضع دراسة للمجتمع المحلي دراسة اجتماعية مكثفة للوصول إلى بيئات تنسجم وتتلاءم مع نفسية وثقافة أفراد المجتمع المحلي وبالتالي تأمين أكبر قدر ممكن من الراحة والأماكن للساكنين في تلك المناطق السكنية. ومن ذلك نرى بأن هناك علاقة وثيقة بين تخطيط المناطق السكنية وطبيعة علاقات الجيرة بين السكان والجانب الأمني، فمن شأن التخطيط العمراني أن يسهل العلاقات والتفاعل الاجتماعي بين الجيران ويخلق جواً سكنياً آمناً .■

* جامعة بغداد ـ مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا.